مجتمع

الكونغو: مقتل 129 بمحاولة فرار من سجن

قُتل 129 شخصاً على الأقل، من بينهم 24 بإطلاق نار، ليل الأحد الاثنين، خلال محاولة للفرار من أكبر سجون جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأُحرق جزء من مباني السجن التي تضمّ الخدمات الإدارية. وأعلنت وزارة الداخلية، الثلاثاء، أن 59 شخصاً على الأقل أصيبوا بجروح في سجن «ماكالا»، حيث دوى إطلاق النار لساعات، وقضى البعض «بسبب التدافع والاختناق». ولم ترد تفاصيل بشأن عدد السجناء الذين حاولوا الفرار. لكن المتحدث باسم الحكومة، باتريك موياياً، أكد للتلفزيون الرسمي أن الوضع «تحت السيطرة». (فرانس برس)

الصين: حادث سير يخلف 11 قتيلاً

قال التلفزيون المركزي الصيني (سي.سي.تي.في) إن 11 شخصا لقوا حتفهم في إقليم شاندونغ (شرق)، الثلاثاء، بعدما خرجت حافلة مدرسية عن السيطرة عند تقاطع مزدحم للمشاة. وأظهرت لقطات مروعة جثثاً ملقاة على الطريق وتحت الحافلة. وأسفر الحادث عن مقتل ستة أولياء أمور وخمسة أطفال. وأصيب أكثر من 24 شخصاً، من بينهم شخص حالته حرجة. وصدمت مركبة مجموعة من المشاة في إقليم هونان في يوليو/تموز الماضي، ما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص. وتشيع حوادث المرور في الصين بسبب عدم تطبيق قواعد المرور بصرامة. (رويترز)

بابا الكاثوليك يباشر جولته الآسيوية

وصل بابا الفاتيكان فرنسيس إلى إندونيسيا، الثلاثاء، في مستهل أطول جولة يقوم بها منذ اعتلائه كرسي البابوية على أمل تعزيز الانسجام بين الأديان في بلد يضم أكبر عدد من المسلمين في العالم. وستأخذ الرحلة التي تستغرق 11 يوما البابا إلى بابوا غينيا الجديدة وتيمور الشرقية وسنغافورة. وقال الفاتيكان إن البابا (87 سنة) سيلتقي بمجموعة من اللاجئين والمهاجرين والمرضى في مقر الفاتيكان بالعاصمة جاكرتا. والاهتمام بالبيئة وحل النزاعات والتنمية الاقتصادية قضايا رئيسية على جدول أعمال فرنسيس، وقد يتطرق إليها خلال خطابه الرئيسي اليوم الأربعاء. وستعقد أبرز الفعاليات، غدا الخميس، وهي اجتماع لإجراء حوار بين الأديان مع ممثلي الديانات الست المعترف بها رسمياً في إندونيسيا؛ وهي الإسلام والبوذية والكونفوشيوسية والهندوسية والكاثوليكية والبروتستانتية. ويقع المسجد الأكبر في جنوب شرقي آسيا، أمام ساحة الكاتدرائية الكاثوليكية الرئيسية في العاصمة الإندونيسية. ويمثل المسلمون في إندونيسيا نحو 87% من عدد السكان البالغ 280 مليون نسمة، وتضم ثالث أكبر جالية مسيحية في آسيا بعد الفيليبين والصين. ومن المتوقع أن يحتشد الآلاف خلال الفعاليات التي سيحضرها فرنسيس، والتي تشمل قداساً بعد ظهر الخميس في الملعب الرئيسي بجاكرتا. وحثت سلطات المدينة السكان على العمل من المنازل في ذلك اليوم لتجنب زحام الطرق.

(أسوشييتد برس)

أطفال يستقبلون البابا في جاكرتا (Getty)

ليبيا: لا رعاية صحية للمهجرين السودانيين

طرابلس ـ **أسامة علي**

تكافح سلطة بلدية الكفرة جنوب شرقي ليبيا لاحتواء أوضاع آلاف السودانيين المهجرين من بلدهم المنكوب بالحرب المندلعة فيها منذ منتصف إبريل/ نيسان 2023، خاصة على صعيد تجنّب المخاطر الصحية التي تستدعي تقديم الدعم اللازم لهم من أجل منع انتقال الأمراض والأوبئة.

ومطلع العام الحالي، شكلت بلدية الكفرة غرفة طوارئ صحية تولت تنسيق الجهود والزيارات التي نفذتها فرق الطوارئ والإسعاف والدعم التابعة لوزارتي الصحة في حكومتي طرابلس وبنغازي، وكان آخرها زيارة مسؤولين في حكومة بنغازي بحثوا تقديم دعم علاج مهجرين سودانيين من مرض ملتحمة العين الذي تفشى بينهم. ومؤخراً كلفت وزارة الصحة في حكومة مجلس النواب ببنغازي مركز طب المناطق الحارة تنفيذ زيارة ميدانية لأماكن تجمّع المهجرين السودانيين، وأخذ عينات من مادة الصديد في عيون بعض من ظهرت عليهم أعراض ملتحمة العين، وذلك لإجراء التحاليل اللازمة من أجل تحديد نوع الميكروب الجرثومي المسبب للمرض. وفيما تنتظر الفرق الطبية نتائج تحليل العينات، لا تزال الفرق تكافح لفرض استقرار صحي في المنطقة بالتنسيق مع سلطات الحكومتين، خاصة في ظل تنامي عدد المهجرين من السودان. وفي ظل هذه الجهود المبذولة، أصيبت منشآت طبية في الكفرة بأضرار كبيرة جراء موجة الأمطار والسيول التي ضربت المنطقة أخيراً. وأعلنت إدارة مستشفى المدينة أن المياه تسرّبت إلى داخلها، ما اضطرها إلى نقل العديد من المرضى، ومن بينهم مهجرون سودانيون يتلقون العلاج، الى مرافق طبية خاصة في المدينة، ثم استطاعت فرق الإسعاف والطوارئ إعادة المستشفى إلى العمل.

يتحدث الناشط الإغاثي أنور الزوي عن أن البلدية والمرافق الصحية التابعة لها تواجه بمفردها مخاطر تفشي الأوبئة من دون أن تتلقى أي دعم حكومي يتناسب مع حجم التحدي. ويوضح في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الكفرة «جزء من مسؤوليات الحكومات التي لا تزال تتعامل مع أزمة المهجرين السودانيين بجميع وجوهها، ومن بينها الأوضاع الصحية من دون إجراء دراسات حقيقية». يضيف: «لم تتوقف موجات النزوح، ويتوقع أن تزداد بما يُضعف مع مرور الوقت جهود الكشف الطبي على المهجرين للتأكد من سلامتهم والاطمئنان على صحتهم، وتقديم العلاج لهم». ومنذ بداية أزمة المهجرين السودانيين تحدث مسؤولون محليون عن اكتشاف أمراض خطيرة حملها لاجئون من السودان، واشتكوا من النقص الحاد في الإمكانات لدى سلطات بلدية الكفرة في ما يتعلق بتقديم الرعاية الصحية اللازمة. وكان الناطق باسم بلدية الكفرة، عبد الله سليمان، كشف في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد» أن عدد المهجرين من السودان إلى الكفرة يناهز ثلث عدد سكان المدينة حالياً، وأوضاعهم الصحية تتفاقم باستمرار». ويقول الزوي «الإحصاءات المتوفرة تجاوزها الزمن، ما يرجح تزايد أعداد المصابين بهذه الأمراض حالياً، والأخطر أن تكون أنواع الأمراض أكثر وأوسع مما جرى رصده بدليل اكتشاف مرض ملتحمة العين وسط المهجرين، وهو مرض لم يرصد سابقاً». ويتحدث الزوي عن وجود أكثر المهجرين في مزارع حيث يقطنون في مساكن شبه جماعية. ويشير إلى أن «أهالي الكفرة وبلدياتهم لا يتعاملون مع السودانيين بوصفهم مهاجرين غير قانونيين، لذا لم يودعوا في ملاجئ المهاجرين، كما أن ظروفهم الإنسانية التي جعلتهم مهجرين حتمت تعامل أهالي الكفرة معهم بطريقة مختلفة قريبة من الاحتواء من خلال حصر غالبيتهم في مزارع معينة لتسهيل توصيل الدعم لهم من جهة، ومن جهة أخرى للحدّ من تفشي أمراض يحملونها وسط أهالي المدينة».

ويتحدث الزوي عن انتقال مهجرين من السودان إلى مناطق أخرى في الجنوب أو اتجهوا إليها مباشرة، ويسأل: «هل جرى حصرهم وأخضعوا للكشف الطبي لاحتواء أوضاعهم الصحية والحدّ من تفشي أمراض يحملونها؟ أعتقد بأن هذا الأمر لم يحصل، ما يزيد المخاطر الصحية في البلاد، خاصة في الجنوب الذي تعاني كل مناطقه من ضعف في المنظومة الصحية». وقبل أسبوعين كشفت منظمات دولية، من بينها لجنة الإنقاذ الدولية، وصول أكثر من 95 ألف مهجر من السودان الى ليبيا. وأشارت الى إمكانية ارتفاع عدد المهجرين بين 2500 و 3000 يومياً خلال الأشهر المقبلة، وصولاً إلى 149 ألفاً في نهاية العام.

دعم قدرات البلديات

دعا الناطف باسم بلدية الكفرة، عبد الله سليمان، سلطات حكومتي طرابلس وبنغازي إلى الاهتمام بدعم قدرات بلدية الكفرة لمواجهة المخاطر الصحية المحدقة بالمهجرين. وذكر أن الفرق الطبية والإغاثية في البلدية رصدت وجود أكثر من 100 لاجئ مصاب بفيروس نقص المناعة المكتسبة (إيدز)، وأكثر من 800 مصاب بالتهاب الكبد الوبائي.

تحقيق

معوقو غزة حياة مأساوية في ظل العدوان والتهجير

يزيد العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة من حجم معاناة المعوقين وأسرهم، خصوصاً ان تكرار التهجير يحرمهم الكثير من متطلباتهم، وانهيار القطاع الصحي يجعلهم عرضة للمضاعفات

غزة ـ **علاء الحلو**

أضافت تداعيات العدوان الإسرائيلي القاسية التي يعيشها نحو مليونين و300 ألف فلسطيني في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، مزيداً من المعاناة بالنسبة لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين باتت حياتهم التي كانت صعبة أصلاً جحيماً في ظل حاجاتهم المتزايدة، وغياب الدعم والمساندة والرعاية الطبية. ويفاقم العدوان من سوء الأوضاع الإنسانية في القطاع الذي تعرضت جميع مناطقه لاستهداف مباشر ممنهج للمدنيين، ما تسبب باستشهاد وفقدان ما يزيد عن 50 ألف شخص، وإصابة أكثر من 93 ألفاً بجراح مختلفة، إلى جانب تدمير أكثر من 70% من المنشآت السكنية والبنية التحتية، وتشديد الحصار عبر إغلاق المعابر ومنع دخول كافة المتطلبات الأساسية، وأبرزها الماء والغذاء والوقود والأدوية والمستلزمات الطبية.

تسعى الفلسطينية سوزان أبو ناموس، من مدينة غزة، إلى توفير المتطلبات الأساسية لثلاثة من أبنائها ممن لديهم إعاقات مختلفة في ظل ظروف غاية في القسوة يعيشها الآلاف من الفلسطينيين من جراء انعدام مختلف مقومات الحياة، إلى جانب النقص الحاد في الرعاية الخاصة التي تتطلبها حالات ذوي الإعاقة.

هُجّرت عائلة أبو ناموس مرات عدة، وهي تعيش حالياً داخل خيمة قماشية، في حين تتطلب أوضاع أبنائها رعاية خاصة لا يمكنها توفيرها. ويتشارك في هذا الواقع المأساوي آلاف أخرى من الأسر التي تضم أشخاصاً من ذوي الإعاقات المتنوعة، سواء الإعاقات الحركية، أو الصم والبكم، أو أصحاب الإعاقات المزدوجة، فغالبية هؤلاء كانوا مضطرين إلى ترك بيوتهم ومناطق سكنهم بفعل التهديدات الإسرائيلية المتكررة، والقصف المتواصل، الأمر الذي يحرمهم من الرعاية الخاصة التي كانوا يتلقونها في المؤسسات الطبية والاجتماعية ذات الاختصاص، والتي كانت تعاني بالأساس من ضعف الإمكانيات بسبب الحصار المفروض على القطاع منذ ثمانية عشر عاماً. تقول أبو ناموس لـ«العربي الجديد»: «أعيل أسرة مكونة من ثمانية أبناء وبنات، من بينهم ثلاثة من ذوي الإعاقة، إذ لدى ابنتي ربى (21 سنة) إعاقة حركية بسبب ضمور في العضلات إلى جانب إعاقة سمعية، ولدى ابني عبد الله (18 سنة) ضمور في العضلات وإعاقة سمعية، فيما بدأت الأعراض نفسها تظهر على ابني الأصغر سراج (10 سنوات)، الذي أصيب بإعاقة حركية وبصرية». وتؤكد صعوبة رعاية أبنائها خلال العدوان الإسرائيلي المتواصل، خاصة في ظل تهجيرها المتكرر، وكان التهجير الأول من منطقة تل الهوى، جنوبي مدينة غزة، نحو مدرسة إيواء في مدينة خانيونس، وبعدها إلى خيمة بالقرب من معبر رفح، ثم خيمة أخرى في مدينة دير البلح بوسط القطاع، وصولاً إلى مخيم خاص بإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة.

تضم عائلات في غزة أكثر من شخص ذي إعاقة (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

وتلفت: «النقص في بعض المستلزمات الحصار الإسرائيلي لكن أبنائي كانوا يتلقون الخدمات الأساسية من بعض المؤسسات المتخصصة برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن بينها تقديم الكراسي المتحركة لهم، لكن خلال الحرب، لم نتمكن من الحصول على أية معدات أو مستلزمات جديدة على الرغم من الحاجة الماسة إليها، في ظل نقص العديد من المتطلبات الإضافية كالأحذية ومواد التنظيف والحفاضات وأوراق المحارم». لا يختلف الواقع الصعب نفسه كثيراً عند الفلسطينية وداد عودة، التي ترعى توأميها عمر وعلي (13 سنة) ولديهما إعاقة حركية صاحبتهما منذ ولادتهما نتيجة خطأ طبي، وهم يعيشون داخل خيمة صغيرة في مخيم دير البلح بوسط القطاع، بعد تهجيرهم مرات عدة بداية من مدينة غزة نحو المحافظات الوسطى والجنوبية. تؤكد عودة في حديثها مع «العربي الجديد» الأوضاع الصعبة التي أفرزها العدوان الإسرائيلي، بداية من تدمير البيت، ثم التهجير القسري، رغم صعوبة التنقل. وتقول: «تتضاعف معاناتنا مع كل تهجير جديد بسبب صعوبة حركة أبنائي، وتلف كراسيهم المتحركة، في الوقت الذي تنعدم فيه مختلف أشكال الرعاية الخاصة بهم بفعل انهيار المنظومة الصحية، إلى جانب التدمير الذي طاول مختلف المؤسسات الخاصة برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة». وتضيف: «كنا نعاني بالأساس من الأوضاع الصعبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى وجه التحديد ذوي الإعاقة الحركية، بسبب ضعف الاهتمام، وندرة الإمكانيات، وعدم مواكبة المعدات الحديثة بسبب تداعيات الحصار الإسرائيلي، إلا أن العدوان الحالي ضاعف كل تفاصيل تلك المعاناة المرهقة، وأضاف إليها التعب المتواصل من جراء التهجير، إلى جانب الشعور الدائم بالخوف، والعيش في ظل الخطر، وتزامن كل ذلك مع نفاد الأدوية والمستهلكات الطبية». يعيل الفلسطيني شحتة أبو ربيع أسرته المكونة من ستة أفراد، ومن بينهم ابنه البكر محمد (14 سنة) ولديه إعاقة بصرية، ويوضح أن الحرب فاقمت الحالة النفسية لنجله، الذي بات منطوياً على غير عادته، إلى جانب صمته الطويل، وعدم رغبته في مشاركة أسرته الحديث. ويشير أبو ربيع في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن ابنه الذي كان يواظب على دروسه التي كان يتلقاها وفق لغة برايل لم يعد يشعر بالاهتمام نفسه في ظل انشغال الأسرة الدائم عنه بسبب التهجير من مكان إلى آخر أملا في النجاة من جنون الحرب، والاهتمام بتوفير متطلبات الحياة الأساسية، ومن ذلك الوقوف في طوابير طويلة للحصول على الماء والخبز، أو بعض المساعدات الإغاثية الشحيحة.

55,538
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة في عام 2022، لكن عددهم بعد العدوان الحالي سيكون أكبر.

ويلفت: «هناك تأثيرات صعبة خلقتها الحرب على كل الأصعدة، سواء المادية أو المعيشية أو النفسية، لكن تأثيراتها السلبية على ابني، وعلى غيره من ذوي الإعاقات المتعددة كانت أشد قسوة، إذ تتطلب حالاتهم رعاية خاصة ودائمة، لكنهم لم يحظوا بها منذ بداية العدوان بفعل ضعف الإمكانيات، وخطورة الأوضاع الميدانية، إلى جانب التنقل القسري المتكرر، وحياة التهجير التي تفتقر إلى كل مقومات الحياة الآدمية، وتغيب عنها الرعاية الطبية والنفسية، والأدوات الموائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، أو حتى الأشخاص من غير ذوي الإعاقة».

وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي)، في وقت سابق، إن عدد الأفراد من ذوي الإعاقة من سكان قطاع غزة يبلغ نحو 58 ألف فرد، بما نسبته نحو 2,6% من إجمالي عدد سكان القطاع، لكن هذه الإحصاءات سبقت الحرب الحالية، التي أضافت أعداداً كبيرة من أصحاب الإعاقة لا يمكن حصرهم إلا بعد انتهاء الحرب. وسجل التقرير الحكومي السابق انتشار أكبر نسبة من الإعاقة في محافظة الشمال بنحو 5%، تليها محافظة دير البلح بنسبة 4,1%، ورصد كذلك أن عدد الأفراد ذوي الإعاقة في غزة تضاعف بين عامي 2007 و2017، إذ ارتفع من 24 ألفاً و608 أشخاص إلى 48 ألفاً و140. وطبقاً للتقرير الصحي السنوي في القطاع لعام 2022، بلغ عدد الأفراد ذوي الإعاقة المسجلين 55 ألفاً و538 فرداً، وشكلت الإعاقة الحركية 47% من العدد المسجل.

في السياق، يوضح المختص في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة محمد أبو كميل أن الحصار الإسرائيلي تسبب في تدهور واقعهم بشكل كبير على مدار ثمانية عشر عاماً، وتوج كل ذلك بحرب قاسية طويلة تسببت في تدمير البيوت والمؤسسات واستشهاد الآلاف، وزادت أعداد شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة عبر إصابات مختلفة طاولت نحو 93 ألف فلسطيني، والكثير منهم تعرضوا لحالات بتر في أنحاء الجسد، وسط واقع معيشي مأساوي تنعدم فيه مقومات الحياة الأساسية. ويوضح أبو كميل لـ«العربي الجديد»: «تضاعفت حدة الآثار السلبية للحرب الإسرائيلية على جميع الفلسطينيين، لكنها أكثر قسوة على الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين تجمعت عليهم أزمات عدة أثقلت كاهلهم، من بينها الخطر الذي يواجهه الجميع، والنقص الحاد في تقديم الخدمات الخاصة بهم في ظل تدمير معظم المؤسسات المعنية، وعدم تفرغ أي جهة لتقديم الخدمات والرعاية الدورية اللازمة لهم».

> توقف عمل المؤسسات المتخصصة برعاية ذوي الإعاقة صحياً ونفسياً
>
> معاناة التهجير مضاعفة لدى ذوي الإعاقة بسبب صعوبة الحركة والتنقل

حصار الخليل... الاحتلال يعاقب 800 ألف فلسطيني

أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي مداخل مدينة الخليل الرئيسية، إضافة إلى إغلاق المداخل الفرعية من خلال سواتر ترابية ومكعبات إسمنتية

الخليل ـ **مالك نبيل**

خلال 24 ساعة مضت نصبت قوات الاحتلال الإسرائيلي ست بوابات جديدة على مداخل بلدات ومدن في محافظة الخليل جنوبي الضفة الغربية، في سياق العقوبات الجماعية بحق الأهالي، وإطباق الحصار على أنحاء المحافظة المتواصل منذ الأحد الماضي.

ويتواصل حصار الخليل منذ عمليات المقاومة الثلاث التي أوقعت قتلى وجرحى إسرائيليين، وعلى رأسها العملية التي نفّذها الشهيد مهند العسود، من بلدة إذنا غرب الخليل، عند حاجز ترقوميا المؤدي إلى أراضي الداخل المحتل، والتي قتل فيها ثلاثة عناصر أمن إسرائيليين، وتبنّتها لاحقًا كتائب الشهيد عزّ الدين القسّام الذراع العسكرية لحركة المقاومة «حماس».

وتهدف تلك الإجراءات المشدّدة إلى قطع أوصال مدينة الخليل، وفصلها عن قرى وبلدات المحافظة، وإعاقة الوصول إلى الطريق الالتفافي، ما يحمل انعكاسات اقتصادية واجتماعية، ويكبد الأهالي البالغ تعدادهم نحو 800 ألف نسمة معاناة كبيرة. وكان أول طريق أغلقه الاحتلال بعد العملية، هو الطريق الواصل بين الخليل وقرى الخط الغربي التي تضم إذنا، وترقوميا، وبيت أولا، وخاراس، وبيت كاحل، ما أعاق حركة المركبات، ومنع نحو مئة ألف فلسطيني من الوصول إلى مدينة الخليل، عدا عن نشر عناصر من جيش الاحتلال على الطرق الواصلة بين تلك البلدات والقرى، ومنع عبور المشاة أيضًا.

يقول نائب رئيس بلدية إذنا، علي أبو جحيشة، لـ«العربي الجديد»: «البوابة الخاصة ببلدتنا نصبت على طريق لا يؤدي إلى الشارع الالتفافي، على عكس غالبية البوابات والحواجز في مختلف مناطق الضفة، ما يمثل خطوة توحي بأن الاحتلال يحاول السيطرة على الطرق التي لا تخضع لسيطرته الأمنية، وذلك تعد واضح من الاحتلال على صلاحيات السلطة الفلسطينية عبر قطع الطريق الرئيسي لثمانية قرى لم يعد لدى سكانها بديل سوى طريق (فرش الهوى) غربي مدينة الخليل، وهو طريق مغلق أيضًا».

ويشير أبو جحيشة إلى أن الارتباط الفلسطيني أبلغهم نقلًا عن «الإسرائيليين» بأن الطرق مغلقة بأمر عسكري، ويوضح: «صرنا أمام واقع غير مسبوق، تحديدًا بعد تصريحات وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف، إيتمار بن غفير، من موقع العملية عند حاجز ترقوميا، والتي حرّض فيها على كل ما هو فلسطيني».

في جنوبي الخليل، نصب الاحتلال بوابة على مدخل بلدة «أمريش عبده» التابعة لمدينة دورا. ويقول رئيس المجلس القروي، سلامة الشعراوي، لـ«العربي الجديد»: «البوابة التي نصبها الاحتلال على مدخل البلدة تعتبر المتنفس الوحيد لعشرات آلاف السكّان في 19 قرية وثلاث بلدات حال اضطروا لاستخدام الطريق الالتفافي، أو الوصول إلى مدينة الخليل، علاوة على أنها تشكّل ممر عبور لقرابة 50% من الحركة التجارية في محافظة الخليل».

ويلفت الشعراوي إلى أن «الاحتلال أغلق مدخل القرية عبر السواتر الترابية، وكان الشبّان يعملون على إزالة تلك السواتر، وتهيئة الطريق لعبور المركبات، فيغلقها الاحتلال مجددًا، لكن نصب بوابة حديدية يثير المخاوف من تحوّل الوضع القائم إلى أمر واقع دائم، ويتبعه إغلاق كامل لمدخل القرية كما جرى إبان الانتفاضة الثانية في عام 2000، حين أغلق الاحتلال مدخل القرية عبر بوابة لمدة سبع سنوات، وبعدها فتحت البوابة وفق شروط مشددة، وفي عام 2021 أزال الاحتلال البوابة، واليوم يعود لتكرار مشهد جرى قبل أكثر من 20 عامًا».

في مدينة يطا جنوبي الخليل والقرى والتجمعات البدوية المحيطة بها، نصب الاحتلال بوابتين، الأولى على مدخل بلدة «كرمة» والثانية على مدخل بلدة «الكرمل»، وكلا البوابتين سبقهما إغلاق الطرق عبر سواتر ترابية.

يقول منسق لجان الحماية والصمود في مسافر يطا، فؤاد العمور لـ«العربي الجديد»: «إجراءات الاحتلال الجديدة باتت تعبيرًا واضحًا عن سياسة العقاب الجماعي، والتحكم الكامل بحياة الفلسطينيين. إغلاق مدخل بلدة الكرمل يعني قطع طريق الوصول إلى مسافر يطا باعتبارها الممر الواصل بين مدينتي يطا والخليل، وتلك المناطق تواجه انتهاكات إسرائيلية متكررة تشمل عمليات الهدم ودفع السكّان نحو التهجير، والاستيلاء على أراضيهم، كما أن نصب البوابات يسرّع من ربط مستوطنتي كرمئيل ومعاون بالتجمعات والبؤر الاستيطانية في مناطق جنوب شرقي الخليل، ويعني أن الاحتلال بات يحاصر يطا، ويعزلها بالكامل عن الخليل عبر الشارع الالتفافي والبوابات الحديدية».

ونصبت قوات الاحتلال بوابة حديدية في منطقة «واد السمن» على الطريق الواصلة بين المنطقة الجنوبية من مدينة الخليل والشارع الالتفافي، إضافة إلى بوابة حديدية على مدخل بلدة بني نعيم شمالي المدينة، علمًا أن الطريق الالتفافي يفصل بين البلدة والمدينة، ولا يوجد طرق أخرى للوصول سوى عبر الأراضي والجبال مشيًا على الأقدام، وهي طرق محفوفة بالمخاطر نظرًا لانتشار المستوطنين في المنطقة.

ومنذ بداية الحرب على قطاع غزة، نشر الاحتلال في البلدة القديمة من الخليل وفي محيط المسجد الإبراهيمي نحو 70 حاجزًا، وعادة ما يغلقها بالكامل، ولا يسمح إلا لأهالي المنطقة بالعبور منها بعد إجراء تفتيش وتدقيق، وفق ساعات محددة للحركة. وكل الإجراءات في مختلف مناطق الخليل تأتي استكمالًا لسياسة الحصار التي بدأت مع بدء الحرب على غزة، وحينها أغلق الاحتلال مدخل المدينة الجنوبي المعروف بمدخل «حاجاي»، إضافة إلى المدخل الشمالي الشرقي «بيت عينون»، والمداخل الجنوبية الشرقية «الفحص، والكسارة، وقلقس»، والطريق الواصلة بين الخليل ومدينة حلحول، وترك مدخلين متاحين لكل سكان المحافظة، وهما تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتم إغلاقهما من دون سابق إنذار عشرات المرات خلال الأشهر الماضية، كما يجري منذ ثلاثة أيام.

بوابات الخليل عقاب جماعي يمارسه الاحتلال (وسام الهشلمون/الأناضول)

مساعدات غزة في شوارع العريش المصرية

تتراكم كميات هائلة من المساعدات الإنسانية في مدينة العريش المصرية، وهي مساعدات كان مفترضاً دخولها إلى قطاع غزة قبل أشهر، لكن القيود الإسرائيلية تمنع ذلك، ما يتسبب في تلف الكثير منها

سيناء ـ **العربي الجديد**

تنتشر في مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء، شمال شرقي مصر، أماكن باتت معروفة للسكان، تُلقى فيها المساعدات الإنسانية التي كان من المفترض أن تصل إلى قطاع غزة خلال الأشهر الماضية، لكن تاريخ صلاحيتها انتهى، أو شارف على الانتهاء، في ظل عدم وجود موعد محدد لإعادة إدخال المساعدات إلى القطاع بسبب استمرار وجود جيش الاحتلال الإسرائيلي في محور فيلادلفيا ومعبر رفح البري، وعلى أطراف مدينة العريش، وفي عدة أماكن مفتوحة من المدينة، يتزاحم المواطنون على أكوام المساعدات الإنسانية التي تلقي بها مؤسسات أهلية وحكومية، وجميعها مؤسسات مصرية تعمل منذ بداية الحرب على غزة في تنظيم تسلّم المساعدات الواردة من دول العالم عبر مطار العريش، والتي كانت تُوضع في مخازن تابعة لمحافظة شمال سيناء، ولجمعية الهلال الأحمر المصري.

عدد من شاحنات المساعدات الإنسانية في العريش (علي مصطفى/ Getty)

يقول نور محمد، من مدينة العريش لـ«العربي الجديد»، إن «شاحنات كبيرة تأتي إلى المنطقة التي أقطن بها بين الفينة والأخرى لتفرغ حمولتها على جانب الطريق، وبعدها يبدأ الناس بأخذ كميات منها، ولا سيما التي لا تزال صالحة للاستخدام منها، أو لا توحي رائحتها وشكلها بانتهاء صلاحيتها. المساعدات الملقاة وصلت من عدة دول حول العالم، وبعضها مكتوب عليها أسماء دول مثل تركيا والسعودية وقطر ودول عربية وأوروبية أخرى، ويستخدم سكان العريش جزءاً منها، ويباع جزء آخر في الأسواق».

يضيف محمد: «بتكرر التزاحم في بعض مناطق العريش التي باتت معروفة بإلقاء المساعدات الإنسانية فيها، التي كان من المفترض أن تصل إلى أهالي غزة، لكن استمرار إغلاق المعبر، والكميات الكبيرة من المساعدات لم يتركا حيزاً في المخازن المتوافرة. كذلك تزدحم بعض شوارع العريش بالشاحنات المحمّلة بالمساعدات، حتى اشتكى المواطنون من تأثيرها بحركة السير، ما دفع سلطات المدينة إلى توجيه الشاحنات إلى خارجها باتجاه مناطق الظهير الصحراوي».

> لا موعد محدداً لإعادة إدخال المساعدات إلى قطاع غزة
>
> إغلاق معبر رفح تسبب في تلف كميات كبيرة من المساعدات

ويؤكد مسؤول في الهلال الأحمر المصري بمدينة العريش أن «كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية التي وصلت إلى مصر عبر مطار العريش الدولي تمهيداً لنقلها إلى قطاع غزة فسدت، لأن جزءاً منها عبارة عن أدوية تحتاج إلى ظروف تخزين خاصة غير متوافرة، وجزء منها مواد غذائية معلبة، ومضاف إليها مواد حافظة لها تاريخ صلاحية، وأعدت كي تصل إلى غزة في غضون وقت قصير قبل إغلاق معبر رفح البري». وبيّن المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن «كميات كبيرة من المساعدات موجودة في المخازن التي لم تعد تتسع لمساعدات جديدة، وبالتالي تبقى المساعدات المحمّلة على الشاحنات في مكانها، وتستمر الشاحنات بالوقوف في الطرقات، سواء في منطقة معبر رفح، أو على الطريق الدولي بمدينة العريش، وجميع هذه المواد المحمّلة على الشاحنات فسدت بسبب تعرّضها لأشعة الشمس على مدار الأشهر الأربعة الماضية منذ إغلاق معبر رفح في شهر مايو/أيار الماضي». وأشار إلى أن «هناك جزءاً من هذه المساعدات أتلفتها شركات الشحن، في ظل رغبتها في مغادرة المنطقة، فالقت الشاحنات المساعدات في عدة مناطق داخل محافظة شمال سيناء قبل مغادرتها، ما أوجد أكواماً من المساعدات في شوارع العريش وبعض المناطق الأخرى».

من جهته، كشف مصدر في مجلس مدينة العريش لـ«العربي الجديد»، أنهم اضطروا إلى دفع الشاحنات المحمّلة بالمساعدات لمغادرة حرم مدينة العريش، والتوجه إلى الظهير الصحراوي والطريق الدولي إلى حين إدخالها إلى قطاع غزة، وإجبار السائقين على مغادرة المناطق السكنية بعد شكاوى المواطنين المتكررة من سلوكيات بعض السائقين، وكذلك الزحام الذي تتسبب به هذه الشاحنات، وإغلاقها بعض الطرق، أو شغلها مواقف السيارات التي كان يستخدمها المواطنون. وأشار المصدر إلى أن «هناك حالة من الرقابة على مخازن المساعدات الإنسانية المتوجهة إلى غزة، ويجري إتلاف كل ما انتهت صلاحيته، أو بات غير صالح للاستخدام الآدمي، وذلك بمتابعة من الجهات المختصة العاملة في مدينة العريش، وقد يكون حصل بعض الخلل في عملية الإتلاف، ما أدى إلى إلقاء بعض هذه المساعدات في مناطق سكنية، وبالتالي أخذ المواطنون كميات منها لاستخدامها، أو لبيعها في الأسواق بعيداً عن الرقابة الحكومية».

ويبعد معبر رفح البري نحو 45 كيلومتراً من مطار العريش الدولي، والذي استقبل كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية المخصصة لقطاع غزة منذ بداية العدوان الإسرائيلي، لكن الكثير منها لم يتم إدخاله إلى القطاع.